

ويشير صاحب الراي الذي سبق ذكره ، الى « ان مصطفى ابو مدين غرر بسعدي وشجعه ، بعد افراج السلطات المصرية عن اخيه رشدي . ويتأكد ذلك عندما اقر المتهم سعدي الشوا امام المحكمة انه سلم قياده لمصطفى » (٥) ، ولكن « اهذا النوع من الرجال هو سعدي الشوا ؟ أيمن التفرير بمن كان أمين سر حزب منذ عام ١٩٣٤ . وهل كثير أو غريب ان يتأمر او يتصل بالهاشميين من عرف عنه نشاطه الكبير في السميرة لحساب الحركة الصهيونية في بيع الاراضي » (٦) . ووفقا لشهادة مطلع على الحدث نفسه فان « سعدي الشوا ليس بالرجل الساذج الذي يغرر به شخص لعمل شيء ليس بالامر العادي » (٧) .

وفيما لو تجاوزنا وجهة نظر نسيب السيد سعدي الشوا والذي نفى المؤامرة جملة وتفصيلا ، لا يمكن لنا القول ان بقية وجهات النظر اتفقت على ان المؤامرة لفصل قطاع غزة عن مصر هي مؤامرة حقيقية وجادة بغض النظر عن دوافع السيد سعدي الشوا ، والذي هو ، على اية حال ، ليس العنصر الحاسم ، بل المخابرات الاردنية .

ومهما بلغت الساذجة في المخابرات الاردنية او غيرها فمن الصعب علينا ان نقبل التفسير القائل بأنها قد تعاونت او اعتمدت على « سذج » لتنفيذ مؤامرتها ، كما انه من غير المنطقي قبول الراي القائل بأن الاعتبار الشخصية كانت وراء المؤامرة المذكورة ، سواء على صعيد المخابرات الاردنية او على صعيد السيد سعدي الشوا . خصوصا وان هنالك علاقة سياسية بين الطرفين المذكورين ، وليس علاقة شخصية . علاقة تاريخية منذ ما قبل ١٩٤٨ . واستمرت بعد ذلك حيث كان لال الشوا موقف مساند لضم الضفة الغربية الى اماره شرق الاردن (٨) .

والواضح ان السلطات الاردنية قد وظفت تلك العلاقة التاريخية في خدمة مخططاتها المعادية للثورة المصرية ، خصوصا وان ملك الاردن في تلك الفترة كان قد تخلص من الحكومة الوطنية في الاردن التي كانت قد تسلمت الحكم في ٢٩/١١/١٩٥٦ (٩) ، واقيلت في ١٠/٤/١٩٥٧ (١٠) ، وبدا الاردن اثر ذلك في ممارسة سياسة معادية ونشطة ضد الثورة المصرية وكافة قوى التحرر في المنطقة . ولعله من الساذجة ان نتصور ان الاردن يمكن ان يغامر بمؤامرة من طراز هذه المؤامرة بالاعتماد على الامكانيات المحدودة للسيد سعدي الشوا ومصطفى ابو مدين ، باعتبار ان الاردن عاجز عن التدخل المباشر ، بحكم عدم وجود حدود مشتركة لقطاع غزة مع الاردن ، الامر الذي يدفعنا الى القول ان ما اعترف به السادة الشوا وابو مدين انهما هو جزء من المؤامرة فقط ،